

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة، داود طيبة

بتاريخ ٢٠١٤/٧/٧ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية
رقم (٢٠١٤/٤٨٥) المفصلة عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ إلى
محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة
الجنايات الكبرى مبدياً بأن الحكم الصادر فيها والمتضمن:-
- تجريم المتهم
بجناية القتل خلافاً للمادة
(٣٢٦) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة
والرسوم.

وإن هذا القرار جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا
يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتماً تأييده.

بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة
مطالعة خطية طلب فيها تأييد الحكم الصادر .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات
الكبرى أسندت للمتهم:-

التهم :-

- ١- جناية القتل خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات.
- ٢- جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات.
- ٣- جنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٧) عقوبات.

الوقائع :-

وتتلخص وقائع هذه القضية، وكما وردت بإسناد النيابة العامة في أن المتهم هو زوج المجني عليها ووالد المغدورة البالغة من العمر (٤) سنوات وبتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٣ وبعد عودة المتهم إلى المنزل وهو شقة في الطابق الثالث حصلت مشادة كلامية بينه وبين زوجته المجني عليها وفي صباح اليوم التالي ويصادف يوم جمعة أقدم المتهم على خنق المجني عليها بواسطة يديه بقوة وقد فقدت الوعي نتيجة كونها مصابة بالربو وسقطت على الأرض فقام بلفها بسجادة موجودة في المنزل وبعد ذلك أفاقت المجني عليها فشاهدت المتهم يحمل ابنتهم الطفلة بيديه ويرميها من البلكونة حيث توفيت الطفلة جراء رميها وأصابتها لدى ارتطامها أثناء عملية السقوط وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وباستعراض محكمتنا بصفتها محكمة موضوع لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها يتبين :-
١- من حيث الواقعة:-

إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى جاء مستمداً من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقامت بتسمية البيانات التي ركنت إليها في إصدار قرارها واقتطفت فقرات من هذه البيانات ضمن قرارها.

٢- من حيث التطبيقات القانونية:-

نجد إن ما قام به المتهم من أفعال وهي قيامه بخنق المجني عليها بواسطة يديه بقوة أدت إلى فقد وعيها وسقوطها على الأرض ومن ثم قام بلفها بسجادة موجودة في المنزل يشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات.

وكذلك قيام المتهم برمي ابنته الطفلة من البلكونه أدى إلى ارتطامها أثناء عملية السقوط حيث توفيت نتيجة لذلك فإن هذا يشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات.

٣- من حيث العقوبة:-

نجد إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن الحد القانوني المنصوص عليه في المادة (٣٢٦) عقوبات والمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من القانون ذاته.

ومحکمتنا وبما لها من صلاحية قانونية بنظر هذه الدعوى موضوعاً وفق أحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى وعلى ضوء مناقشتنا للواقعة الجرمية والتطبيق القانوني والعقوبة فإننا نقر المحكمة المذكورة على ما توصلت إليه كما نقرها بقرار التجريم والحكم الصادر عنها.

وحيث إن الحكم المميز جاء مستجمعاً لمقوماته القانونية ومحمولاً على أسبابه ومستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه والوارد ذكرها بالمادة (٢٧٤) من قانون الأصول الجزائية.

لذا نقرر تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٥م

عضو و عضو والقاضي المتروك

عضو و عضو

عضو و عضو

رئيس الديوان

دقق

س.أ